



Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG8J/7/5/Add.1
8 September 2011

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنويع البيولوجي



**الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات
المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها
في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع السابع**

مونتريال، 31 أكتوبر/تشرين الأول - 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2011
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير الاجتماع بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج) كعنصر رئيسي في برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في الاتفاقية

مقدمة

ألف - معلومات أساسية

-1 أذن مؤتمر الأطراف للأمانة، في الفقرة 10 من المقرر 43/10، بعقد اجتماع بشأن المادة 10 من اتفاقية التنوع البيولوجي (الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي)، مع التركيز على المادة 10(ج) (الاستخدام المأثور للتنويع البيولوجي)، بمشاركة الأطراف، والحكومات والمنظمات الدولية، وممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لإسداء المشورة بشأن مضمون وتنفيذ العنصر الرئيسي الجديد للعمل، لنظر الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع، وذلك من أجل مساعدة الفريق العامل على المضي قدماً في القيام بهذه المهمة.

-2 وعلاوة على ذلك، طلب من الاجتماع الدولي، طبقاً للفقرتين 8 و9 من المقرر 43/10، إسداء المشورة، استناداً إلى مبادئ أديس أبابا وخطوتها التوجيهية من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، عن إعداد المزيد من الإرشادات بشأن الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافظة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ ونظر في التدابير الكفيلة بزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي، في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي؛ وعن إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع التركيز على المادة 10(ج)، كقضية مشتركة بين القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية و مجالاتها الموضعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

-3 وعقد الاجتماع بشأن الاستخدام المستدام (المادة 10) والاستخدام المألف (المادة 10(ج))، في مونتريال من 31 مايو/أيار إلى 3 يونيو/حزيران 2011.

باء - المشاركة

-4 أصدرت الأمانة، وفقاً ل الفقرة 10 من المقرر 43/10، الإخطار رقم 048-2011 المؤرخ 4 مارس/آذار 2011 (ref. no. SCBD/SEL/OJ/JS/DM/75211) الذي طلبت فيه ترشيحات من الأطراف المهمة بالأمر. وقد تسلمت الأمانة 67 ترشيحاً. وانتهت الأمانة من اختيار المشاركين استناداً إلى خبرة المرشحين، وال الحاجة إلى ضمان التمثيل الجغرافي العادل والمنصف والتوازن بين الجنسين. وبفضل الدعم السخي من حكومات اليابان، وكندا، والاتحاد الأوروبي والنرويج، تمكنت الأمانة من تقديم مساعدة مالية إلى 34 مشاركاً من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، بما في ذلك الدول الجزئية الصغيرة النامية، فضلاً عن ممثلي عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وخبراء.

-5 وحضر الاجتماع خبراء رشحهم بيلاروس، بنن، بونتسوانا، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، فرنسا، إثيوبيا، الهند، المكسيك، النرويج، الفلبين، فانواتو، والسويد. ولم يتمكن من حضور الاجتماع الخبراء الذين رشحهم بنغلاديش وسوريا والذين تم اختيارهم ودعوتهم لحضور الاجتماع.

6 - وشارك في الاجتماع أيضاً خبراء من المنظمات التالية أسماؤها:

Forest Peoples Programme, Unnayan Onneshan - The Innovators, Global Garden Consulting, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), United Nations University (UNU), International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture (ITPGRFA), Asociación ANDES, Association OKANI, Kibale Association for Rural and Environmental Development, Tebtebba, Instituto Indígena Brasileiro para Propriedade Intelectual (Inbrapi), the Southern African Development Community, Corporación Serraniagua, Andes Chinchasuyu, the Tweed Byron Local Aboriginal Land Council and Southern Cross University, Red Indígena de Turismo de México (RITA), Fundación para la Promoción del Conocimiento Indígena (FPCI), Association of Kaliña and Lokono in Marowijne, Suriname (KLIM), Métis National Council, Sri Lanka Community Development Centre and Seneca International من حضور الاجتماع خبراء من رابطة تعليم وثقافة سكان الجبال في تايلاند (IMPECT)، ورابطة تنمية سكان الجنوب الأوسط، والرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا وأقصى الشرق (RAIPON) الذين تم اختيارهم ودعوتهم إلى حضور الاجتماع.

البند 1 - افتتاح الاجتماع

-7 افتتح الاجتماع، بالنيابة عن الأمين التنفيذي، السيد أوليفييه جالبير، المسؤول الرئيسي في أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، في الساعة 9:30 من صباح يوم 31 مايو/أيار 2011.

-8 وأشار السيد جالبير في كلمته الافتتاحية، إلى الإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، منذ إنشائه، وذكر بأنه مؤتمر الأطراف قرر في اجتماعه العاشر إضافة عنصر رئيسي جديد لبرنامج العمل المنقح، بعنوان الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي مع التركيز على الاستخدام المألف المستدام (المادة 10(ج) من اتفاقية التنوع البيولوجي). وكلف الاجتماع، في الإطار الأوسع لبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، وطبقاً لتعليمات مؤتمر الأطراف في المقرر 43/10، كلف بتقديم مشورة من الخبراء، "استناداً إلى مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية، بإعداد المزيد من الإرشادات بشأن الاستخدام

المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنظر في اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي". وبناء عليه، كان أمام المشاركين في الاجتماع فرصة لوضع إطار لهذه المهمة الرئيسية الجديدة وتحديد مضمونها في برنامج العمل، بما يكفل إرشاد نشاط عمل الأطراف في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للتوعي البيولوجي 2011-2020، وتقديم توصيات بشأن عناصر إستراتيجية لإدماج المادة 10(ج) بوصفها قضية مشتركة بين القطاعات، في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

البند 2 - الشؤون التنظيمية

1-2 الأعضاء المنتخبون

-9- انتخب المشاركون السيدة برنيلا مالمر من السويد والسيدة جوجي كارينو من مؤسسة تابتيما كرئيسين مشاركتين للجتماع.

2-2 إقرار جدول الأعمال

-10- أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/CBD/8J/CSU/1/1) الذي أعده الأمين التنفيذي وفقاً للمقرر 43/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف:

-1 افتتاح الاجتماع.

-2 الشؤون التنظيمية.

-3 إسداء المشورة عن المضامون المحتمل والتنفيذ للعنصر الرئيسي الجديد للعمل بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج):

(أ) إرشادات حول الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) تدابير لزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي؛

(ج) إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع التركيز على المادة 10(ج)، بوصفها قضية مشتركة بين القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية

-4 صياغة وتفعيل المؤشرات المقترحة بشأن المعارف التقليدية، فضلاً عن وضع مؤشرات مناسبة للاستخدام المألف المستدام.

-5 شؤون أخرى.

-6 اعتماد التقرير.

-7 اختتام الاجتماع.

3-2 تنظيم العمل

11- قرر الفريق، في جلسته الافتتاحية، أن يبدأ عمله في جلسات عامة لسماع عدد من العروض. وفي اليوم الثاني، انقسم الاجتماع إلى عدة أفرقة صغيرة للنظر في البنود الجوهرية، ثم عاد واجتمع في جلسات عامة حتى اختتام الاجتماع.

البند 3 - إصداء مشورة حول مضمون وتنفيذ العنصر الرئيسي الجديد للعمل بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج)

12- كان أمام الاجتماع، لدى بحث هذا البند، مذكرة من الأمين التنفيذي عن كيفية إبراز مزيد من التقدم بشأن المادة 10(ج) وتنفيذها كمسألة ذات أولوية (UNEP/CBD/WG8J/6/2/Add.1). وكانت تلك الوثيقة قد وزعت على المشاركين قبل انعقاد الاجتماع. وكانت الجلسات في البداية عامة، قدمت فيها عروض من خبراء الحكومات، والمنظمات الدولية، وخبراء من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن مسألة الاستخدام المألف المستدام. وتلا ذلك انعقاد فريق عمل صغير ورفع تقريره إلى الرئيسيتين المشاركتين والمقررين في جلسة عامة. وفيما يلي ملخص للنقط الرئيسية والمقترحات المقدمة.

13- وتضمنت العروض من الخبراء القضايا التالية: (1) مقدمة إلى المادة 10(ج) ومبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية؛ (2) إدامة الاستخدام؛ (3) الاستخدام المألف؛ (4) المادة 10(ج) دراسات الحالة والدروس المستفادة؛ (5) ممارسات الاستخدام المألف وممارسات الإدارة المألفة والنظام الفريدة؛ (6) العلاقة بين الاستخدام المألف والوصول إلى الأراضي والموارد بما في ذلك حيازة الأرضي؛ (7) الاعتراف بالمناطق التي تقوم الشعوب الأصلية و/أو المجتمعات بحفظها؛ (8) قضايا الحصول الخاص والحصول العام؛ (9) المناطق المحمية والاستخدام المألف؛ (10) الصيد وإدارة الحياة البرية؛ (11) الاستخدام التجاري للموارد البيولوجية؛ (12) نهج لتعزيز الحصول على الموارد البيولوجية وإدارتها من أجل الاستخدام المألف والمستدام؛ (13) الاستخدام المألف المستدام والمنظور الجنسي؛ (14) الاستخدام المألف المستدام وسبل المعيشة والتربية المستدامة (من أجل إبراز دور الاستخدام المألف المستدام في رفاهية البشر والتربية المستدامة)؛ (15) التوعي البيولوجي للقضاء على الفقر والتنمية؛ و(16) المهام المحتملة لعنصر عمل جديد بشأن الاستخدام المستدام مع التركيز على الاستخدام المألف.

14- وبعد مقدمة أولية من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية، قدم ممثل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA) عرضا عاما عن المعاهدة الدولية والعمل الجديد الناشئ مع التركيز على المادة 6 (الاستخدام المستدام) والمادة 9 (حقوق المزارعين) في المعاهدة الدولية. وأشار بصفة خاصة إلى المسائل المتعلقة بالاعتماد المتبدال للمحاصيل والأمن الغذائي، ودور صغار المزارعين، والاستخدام المستدام في الزراعة، وقائدة النهج الإقليمية، والنظام المتعدد الأطراف والحصول وتقاسم المنافع، ومساهمة مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية في الاستخدام المستدام، وال الحاجة إلى إيجاد أوجه التآزر بين الإنفاذ المتبدال للعمليات الدولية وخصوصا اتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول ناغويا والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

15 - وأثنى الاجتماع على صندوق نفقات المنافع التابع للمعاهدة الدولية لما له من أثر إيجابي على الاستخدام المستدام للتوع البيولوجي الزراعي بتمويل 11 مشروعًا لتقاسم المنافع والاستثمار في مشروعات أخرى بمقدار 10 ملايين دولار للاستخدام المستدام والمألف للموارد الوراثية للمحاصيل. ومن خلال هذه المشروعات، كان صندوق تقاسم النافع أثر إيجابي في العالم أجمع على الاستخدام المستدام للتوع البيولوجي الزراعي وتكييف المحاصيل الغذائية للمزارعين لآثار تغير المناخ. ودعا الاجتماع إلى التعاون بين اتفاقية التوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في مجال الاستخدام المستدام، بما في ذلك الاستخدام المألف، وحقوق المزارعين، وال الحاجة إلى زيادة أموال صندوق نفقات المنافع وفقاً لخطته الاستراتيجية.

16 - وتحدث ممثل وخبر من جامعة الأمم المتحدة أمام الاجتماع عن ساتومي، وهي عبارة بحرية من مبادرة ساتومياما. وتنسق إلى الممارسات والعادات التقليدية في مجتمع صيادي الأسماك في اليابان. وقال إنه تم تعين ما نسبته 30 في المائة من المناطق البحرية محمية في اليابان وإدارتها بواسطة المجتمعات المحلية. وأضاف أن اليابان تتمتع بتاريخ طويل من حقوق الوراثية في صيد الأسماك، التي تنظم الاستخدام المستدام للمياه الوطنية. وقد سمحت الإدارة التقليدية لمصايد الأسماك المحلية باستخدام الموارد المحدودة بطريقة مستدامة عبر الزمن. وهناك في الوقت الراهن محاولات لتقنين الممارسات العرفية ودمجها في التشريع الحديث، بدرجات متغيرة من النجاح. وكانت بعض المجتمعات متعددة أحياناً عن الإفصاح عن عاداتها التي يمكن تقسيمها بطرق تجعلها غير مرنة وغير قادرة على التعامل مع الأنواع المهاجرة، أو التغييرات المحلية بما فيها تغير المناخ. وقد تفضل هذه المجتمعات المرونة على الاعتراف الرسمي. وقال إن دراسة خاصة عن حقوق الوراثية في مصايد الأسماك قدمت رؤية مثيرة للإعجاب عن الاعتبارات الجنسانية وإدارة التوع البيولوجي. وأضاف أن مدى اتساع وتكامل الإدارة المألفة المحلية للبيئة البحرية قد أظهرتها مختلف جوانب استخدام التوع البيولوجي المتشعب، بما في ذلك التوفيق، والمواسم، والمناطق، وصنع القرار فيما يتعلق باعتماد تكنولوجيات جديدة ضمن أمور أخرى. وذكر أن الإدارة المحلية تشمل أيضاً أنشطة لإعادة الإحياء وإتباع نهج مشتركة بين القطاعات بشأن الاستخدام المستدام.

17 - واستجابة لهذه العروض، استرعي المشاركون الانتباه إلى المبدأين الأول والثاني من مبادئ أبيا وخطوطها التوجيهية وبالتحديد الحاجة إلى إيجاد إطار قانونية وحق الحكومة، والتوازن بين ضمان المرونة والنهج المحلي. كما تم إبراز التفاعل على نحو يضم الاحترام بين المعرف التقليدية والعلوم.

18 - وقدم خبير الشعوب الأصلية من إكوادور عرضاً متعيناً عن مسألتي الاستخدام المألف المستدام والتحفيز من وطأة الفقر المتصلتين في علوم المعرفة والكونيات لدى الشعوب الأصلية. وقال إن مفهوم التوع البيولوجي يعتبر أساسياً لشعب كيتشوا لدرجة أنه لا توجد كلمة باللغة المحلية للتوع البيولوجي - وأقرب معادل لها هي الكلمة "الحياة" (كوساي) أو الأرض الأم (باتشاما). وأضاف أن علوم الكونيات لدى الشعوب الأصلية تتطوي على نظرة مختلفة عن العالم تتضمن بعدها روحياً يتفاعل مع العالم المادي ويطلب وجود توازن معه. وأضاف أن هذه النظرة المختلفة تماماً أوجدت للعالم القوانين العرفية التي تحكم استخدام الموارد، بما فيها التوع البيولوجي، وهي نظرة وجدت صعوبة في التفاعل مع النظم القانونية الحديثة. وقدم الخبر أمثلة للممارسات التقليدية من بينها الزراعة المستدامة المتنوعة، وبيان للأمن الغذائي، والاستدامة وما يصاحبها من أساليب زراعية. وشرح أيضاً الأشكال الجديدة للتنمية المستدامة المناسبة من الوجهة الثقافية، بما فيها إعادة الممارسات

التقليدية التي تشمل المقايسة والمعاملة بالمثل، والإحياء الثقافي وإعادة التعلم والترويج للمعارف التقليدية، والاستخدام المألف المستدام من أجل التخفيف من وطأة الفقر.

19- قدم رئيس رابطة أونايان أوناشان من بنغلاديش، رؤية حول استصواب الإدارة المحلية للموارد البيولوجية. وقدم مشورة تفصيلية عن مختلف المفاهيم الثقافية والاجتماعية والقانونية لحقوق الملكية مع التركيز على مجموعة من الاستحقاقات. ودعا الخبير إلى إزالة الطابع الاستعماري عن النظم القانونية لتزويد أشكال متعددة وتقليدية من الرابطات بالموارد، على نحو يتعدي نطاق التراكم الأولي. وقال إن هناك حاجة إلى إيجاد نماذج جديدة للتنمية المستدامة للحصول على الموارد مقابل التراكم عن طريق نزع حيازة الممتلكات. وأشار إلى أن نماذج الحكومة القائمة على حقوق الملكية الفردية لا تتطابق مع الاستخدام المألف المستدام. ولاحظ الخبير أيضا الحاجة إلى إصلاحات في القانون ليأخذ في الحسبان تعريف المستخدمين الشرعيين لموارد الغابات، وضمان حقوق الحصول على المستوى التشغيلي، وتعزيز الإجراءات والإدارة المحلية الجماعية. وأوضح الحاجة إلى تعزيز المبادئ 1 و 2 من مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية (التشريع والحكومة).

20- قدم ممثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي شرحا للنهج الإقليمي الذي اعتمدته 15 بلدا في أفريقيا. وتحدث عن أهداف الاستخدام المستدام والمألف في مجالات الأدوية، والصحة، والغذاء، والملجا، والطاقة والتخفيف من وطأة الفقر مقابل واقع التزايد السكاني واستنفاد الموارد. وأضاف أن أعضاء الجماعة يهتمون على نحو متزايد بدور المجتمعات المحلية وبضرورة إدماج المعارف التقليدية في إدارة المناطق المحمية.

21- لاحظ بعض المشاركيين أن هناك فرصة أتاحها تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتوعي البيولوجي من أجل إدماج الاستخدام المألف المستدام.

22- وتحدث ممثل الشعوب الأصلية في بيرو عن أهمية المادة 10(ج) بالنسبة للشعوب الأصلية واتفاقية التنوع البيولوجي. وشدد على الحاجة إلى مواصلة التفكير بشكل حديث في وضع نماذج اقتصادية مستدامة جديدة تستند إلى اقتصادات الكربون الأخضر. وقال إن مبادرة مثيرة للاعجاب وأثبتت جدارتها منذ وقت طويل، وهي مرتع البطاطا، التي تعتبر منطقة مجتمعية للتراث البيولوجي التقافي، قد استخدمت لإظهار أهمية إمكانية أن تجمع الأنواع الرئيسية الشعوب الأصلية بما يؤدي إلى الحفظ، وبنك الموارد الجينية، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة، والمؤسسات التي تديرها النساء، والتخفيف من وطأة الفقر، واقتصادات ابتكارية ومتعددة تستند إلى المعارف التقليدية والاستخدام المألف، ونماذج محلية للتكيف مع تغير المناخ، ونماذج جديدة ومنصفة لتقاسم المنافع. وأضاف أن مبادرة مرتع البطاطا التزمت باستكشاف وتعزيز حماية المعارف التقليدية من خلال نماذج ابتكارية وفريدة لحقوق الملكية، تشمل مؤشرات جغرافية وعلامات تجارية جماعية، وهو ما يمكن من إصلاح القوانين للاعتراف بالقانون العرفي بخصوص الاستخدام المألف. وذكر أن مرتع البطاطا من خلال هذه الأنشطة أتاح الفرصة للشعوب الأصلية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد المحلي.

23- وبعد النظر في العروض المقدمة حتى الآن، لاحظ بعض الخبراء أن توتركات نشأت بالنسبة لبعض المجتمعات، في الحالات التي حدث فيها توزيع لنقود، واقتربوا نماذج مختلفة للنماذج المنصفة للمنافع ترتكز على كيانات الشعوب الأصلية القادرة على ممارسة القوانين العرفية. وأشار البعض إلى أن تعريف احتياجات المجتمع وتمويلها كأولويات صادف بعض النجاح. وكانت الحاجة إلى تعدد المنافع هو النموذج الذي ينبغي تعزيزه.

- 24- وقدم أحد خبراء المجتمع المحلي من أوغندا والفائز بجائزة مبادرة خط الاستواء السابق، عرضا عن جهد الحفظ بقيادة المجتمع المحلي الذي ترتب عليه نتائج محسنة متعددة للمجتمعات المشاركة. وناقشت مشروع حماية القردة والإجراءات المجتمعية لتوزيع المنافع المحققة من هذا المشروع وغيره من المشروعات ذات الصلة. وقدم مثلاً مثيراً للاهتمام لتدفق المنافع بخصوص صندوق لجيران المستقوع، الذي زود فقراء المزارعين بتعويض عن الإضرار بالحيوانات البرية. غير أنه ما تزال هناك صعوبات في هذا المشروع، منها الصراع الجاري بين الإنسان والحياة البرية، والذي يعود جزئياً إلى تزايد أعداد السكان والاحتياجات المجتمعية الناشئة، والحفظ مقابل احتياجات التنمية، وقلة القدرات التقنية والمعرفات الأكademie، وال الحاجة إلى تنويع أنشطة الأعمال المجتمعية بجانب السياحة.

- 25- وقدم فائز آخر بجائزة مبادرة خط الاستواء من سري لأنكا دراسة حالة عن إحياء زراعة اليام التقليدية ونمذاج بديلة وفعالة للتنمية الاجتماعية. وقال إن إحياء زراعة اليام التقليدية أدى إلى تمكين المجتمع بمنافع متعددة تشمل زيادة الأمن الغذائي، وإنشاء بنك جينات متعددة، وتأمين على الصعيد المحلي ضد تغير المناخ.

- 26- وناقشت أحد الفائزين بجائزة مبادرة خط الاستواء من كولومبيا خصائص المشروعات المجتمعية الناجحة التي تهدف إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقال إن المشروعات الناجحة تتطلب إشراك مختلف أصحاب المصلحة على أساس عريض. وأضاف أن المشروعات المحلية تحتاج إلى مراعاة الثقافة في منهاجيتها وإتباع هدف التقدم الاجتماعي الجماعي. وذكر أن المناطق محمية والممرات محمية تتطلب مشاركة المجتمعات المحلية المعنية في حفظها والاعتراف من جانب هذه المجتمعات بمناطق الحفظ فيها. وأشار إلى أن كل مشروع كان عليه أن يبحث أبعاداً متعددة، بما فيها الأبعاد الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وناقشت أيضاً دور صغار المزارعين والمزارعين من النساء والاستخدام المألف، ونوه بفائدة المؤشرات الجغرافية كوسيلة محتملة لحماية المنتجات المحلية الناشئة عن المعرفة التقليدية. وأشار أيضاً إلى حقيقة أنه بالرغم من التنفيذ الفعال للممرات الإيكولوجية وحمايتها الرسمية والمألفة، مما تزال التهديدات قائمة، وخصوصاً من أنشطة التعدين والمشروعات الضخمة القائمة على أساس مصالح ربما تجاوزت نوع الحماية الممنوحة لهذه الممرات.

- 27- وناقشت ممثلة الشعوب الأصلية من شبكة السياحة المكسيكية في مناطق الشعوب الأصلية (RITA)، مبادرات السياحة في مناطق الشعوب الأصلية والاستخدام المألف المستدام. وقالت إن الشبكة بها 150 عضواً من صغار أصحاب الأعمال الصغيرة من السكان الأصليين. وقدمت الممثلة أمثلة حية عن كيفية إسهام السياحة في مناطق الشعوب الأصلية في الحفظ والاستخدام المستدام وفي حماية وتعزيز المعرفة التقليدية. وذكرت أن المجتمعات المشتركة في أنشطة السياحة اكتسبت طائفة واسعة من المهارات. وأعربت الممثلة بصفة خاصة عن اهتمامها بالتقاسم بين النظارء وتعزيز المشروعات الناجحة. وتوسعت أيضاً في شرح النهج الثقافي للمناظر الطبيعية الذي يفضله الكثير من الشعوب الأصلية، وشددت على أن الاستخدام المألف المستدام ينبغي أن يقوم على إحياء الثقافي. وذكرت أن التوليفات الناجحة تتضمن مجالات الحفظ - والاستخدام المستدام - وتعزيز سبل العيش المحلية.

- 28- وأجاب الفائزون بجائزة مبادرة خط الاستواء على أسئلة من المشاركين، وأشاروا إلى عدد من المتطلبات المسبقة لمشروعات مجتمعية ناجحة لتعزيز الاستخدام المستدام والمألف والحفظ. وشددوا على أن المشروعات الناجحة كانت مدفوعة من الفاعدة إلى القمة بالرغم من أن الأفكار والإمكانيات قد تأتي من الخارج بل يمكن

استحداثها ودعمها من الحكومات، طالما اقتصرت بها المجتمعات ولملكتها. وذكروا أن المشروعات الناجحة تتطلب دعماً من الشيوخ والتزاماً من زعماء المجتمع، وأن إعداد المشروع في بعض الأحيان يقتضي التعامل مع هيأكل السلطة والنفوذ، التي قد يحتاج الأمر إلى مواجهتها والتخفيض من شدتها. وما زالت الأهداف تتمثل في زيادة حالات النجاح وتكرارها في مبادرة خط الاستواء. وذكروا أيضاً أن المشروعات الأكثر نجاحاً قد نفذت في أقاليم مجتمعية آمنة، وكان أمن الحياة شرطاً مسبقاً للمشروعات الناجحة.

29- وفي جلسة عامة عقدت بعد ظهر يوم الثلاثاء، وأدارها ممثلو برنامج شعوب الغابات والهيئات المشتركة فيه من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الحاضرة في الاجتماع، بما فيها أونيايان أوناشان، بنغلاديش؛ ورابطة أوكاناني، الكاميرون؛ ومؤسسة تعزيز المعرفة الأصلية (FPCI)، بينما، ورابطة كالينيا ولوكونو في ماروينجي (KLIM)، سورينام، وجميع أعضاء شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج). وذكر مثل شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) عن وجود عدد من دراسات الحالة والخبرات في مجال الاستخدام المألف المستدام والقضايا المتصلة به. وتشمل أمثلة الاستخدام المألف المستدام الصيد، وصيد الأسماك، والزراعة (بما في ذلك الزراعة المتنقلة)، وجمع المنتجات الحرجة غير الخشبية، بما في ذلك من أجل الأدوية، والإسكان، وشباك صيد الأسماك، والحرف ومختلف الأدوات والأواني. وكان من المفهوم أن أقاليم الشعوب الأصلية تفهم على أنه مشاع منظم يُمتلك ويُدار بشكل جماعي. وأضاف أن المعتقدات الروحية والآراء الكونية توجه التفاعل مع الطبيعة، وأن القوانين العرفية ما زالت توجه الاستخدام المألف المستدام، وتضمنت مبادئ مثل: لا تأخذ أكثر مما تحتاجه ويمكنك حمله؛ وعليك أن تتأكد من إمكانية إحياء المورد؛ ولا تصيد الحيوانات الحوامل أو الصغيرة؛ وتجنب المواقع أو الأنواع المقدسة أو المحرمة؛ واستخدم الطقوس والعادات عند التفاعل مع الموارد الطبيعية (السعى للحصول على إرشادات وتصاريح)؛ وعليك بمراعاة الضوابط الداخلية – بما فيها أراء الشيوخ والمؤسسات التقليدية.

30- ولدى توضيحها للتحديات والقضايا الرئيسية المتعلقة بالاستخدام المألف المستدام، شددت شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) على صنع القرار من القمة إلى القاعدة، وأن الإدارة تركز على الاستخدام المألف المستدام. وأكدت أيضاً الصلة الحيوية بين الحقوق الآمنة في الأراضي والموارد من جانب والاستخدام المألف من جانب آخر. وذكرت أن الوصول إلى الأقاليم والسيطرة عليها شرطان أساسيان مسبقان للاستخدام المألف المستدام. وأشارت إلى أن المناطق محمية القائمة بدون إشراك المجتمعات المحلية وموافقتها تقيد الوصول إلى المناطق التقليدية واستغلالها، وهو بذلك يقيّد الاستخدام المألف، وقد ينشأ عن ذلك ضغوط متزايدة على مناطق أخرى. وقالت إن الاستخدام المألف المستدام يواجه صعوبات كثيرة بسبب تغير المناخ. فالشعوب الأصلية هي الأكثر عرضة للتغير المناخي لأنها تعتمد على النظم الإيكولوجية في سبل معيشتها. وتحظر سياسات الحكومة في بعض الأحيان أو تقيد وصول المجتمع المحلي واستغلاله لمناطق التي تتعرض لخطر تغير المناخ. وكان على الاستخدام المألف المستدام أن يتكيف أيضاً مع تغير المناخ، مثل تغير الموسم. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يقدم الاستخدام المألف المستدام خبرة أكبر للتكيف مع تغير المناخ.

31- وأشار ممثلو الشبكة إلى أن الاستخدام المألف المستدام يرتبط بالمعارف التقليدية، وبالتالي فإن حالة واتجاهات المعارف التقليدية سيترتب عليها آثار مباشرة على الاستخدام المألف المستدام. وللتمنع بالاستخدام المألف المستدام، يجب مواصلة نقل المعارف التقليدية إلى الأجيال الجديدة من الشباب، وأن تمارس من خلال

أسلوب "التعلم بالممارسة" في الأقاليم التقليدية؛ ولهذا السبب كان الوصول إلى الأقاليم التقليدية عنصرا ضروريا لكل من المعرف التقليدية والاستخدام المألف، إذ لا يمكن استيعاب المفاهيم الإيكولوجية المحلية وشرحها بلغات أخرى. وبناء عليه، قد يكون فرض اللغات الأجنبية والتعليم ضارا بالمعارف التقليدية والاستخدام المألف.

- 32 - وتشمل بعض التوصيات الناشئة عن عرض فريق شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) الاعتراف بالمؤسسات التقليدية والممارسات والقوانين العرفية والتشجيع عليها؛ والاعتراف بالحقوق في الأقاليم (الأراضي والمياه) والموارد؛ ويجب تطبيق الموافقة الحرة المسبقة عن علم في المسائل التي تمس أقاليم الشعوب الأصلية؛ ويجب إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بالكامل في صنع القرار فيما يتعلق بالمورد الطبيعي وإدارته؛ والتشجيع على تعدد الثقافات ونظم التعليم المتعددة اللغات.

- 33 - وقدم فريق شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) أيضا بعض المبادرات المجتمعية لتعزيز تنفيذ المادة 10(ج) على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن بين أحد هذه المبادرات توثيق المعرف التقليدية والممارسات العرفية. إذ أن توثيق المعرف والممارسات يقدم فرصة لإعادة تقييم المعرف والممارسات التقليدية في ضوء التطورات الجديدة و/أو الإحياء أو الإنعاش الثقافي. ومن المبادرات الأخرى رسم حدود المجتمع، الذي أصبح أداة مفيدة وقوية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتعامل مع الحكومات، وبالنسبة للمناطق المحمية والمسائل المتعلقة بحيازة الأرضي. ومن المبادرات الأخرى البحث في آثار تغير المناخ ورصد التوعي البيولوجي المجتمعي، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن قطع الأخشاب غير القانوني و/أو القضاء على الاتجار غير المشروع بالأنواع المعرضة للانقراض.

- 34 - وذكر الفريق أن الدراسات المستفادة من دراسات الحالة تؤدي إلى نداءات لإعداد نماذج تشاركية للمناطق المحمية والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية تتطابق مع المفاهيم التقليدية اليابانية في ساتومي التي قدمتها جامعة الأمم المتحدة.

- 35 - وفي صباح يوم الأربعاء، رحب الاجتماع بالبروفسور كازوهيتو تكيوشى، نائب عميد جامعة الأمم المتحدة وممثل الشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما. وتحدث البروفسور تكيوشى عن مبادرة ساتوياما والروابط بين الحفظ، والتنوع البيولوجي والاستخدام المألف المستدام، وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي. وقال إن المناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية-الإيكولوجية، والمناطق المستهدفة للشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما ما تزال معرضة للخطر في وقت تزايد فيه الضغوط من الزيادة السكانية وتغير المناخ. وذكر أن مبادرة ساتوياما توفر فرصة لبحث وإنشاء نماذج جديدة من المناظر الطبيعية يمكن فيها تضمين خدمات النظام الإيكولوجي والتنمية المستدامة على السواء. وقدم عددا من دراسات الحالة للمناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية الإيكولوجية التي أظهرت قيمة النظم المتعددة والمتكاملة لاستخدام الأرضي، من بينها غابة الشاي في مقاطعة يونان بالصين، والمزارع المختلفة في البرازيل. وقال إن هذه الأمثلة تقدم منافع مستدامة متعددة وتستمر في توصيل خدمات النظام الإيكولوجي وتعزيز القيم الثقافية. وناقش الخبرير أيضا مفهوم المناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية-الإيكولوجية التي تحولت في الآونة الأخيرة نحو الزراعة أحادية المحصول (مثل المزارع) وبالتالي أصبحت غير مستدامة. وناقش أيضا المشكلة الفريدة التي تواجه المناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية-الإيكولوجية في اليابان أو ساتوياما بسبب انخفاض عدد السكان وتزايد أعداد المسنين في المناطق

الريفية. وقال إن كارثة التسونامي والزلزال الأخيرة التي أثرت بشدة على اليابان قدمت فرصة لإعادة النظر في التنمية في ضوء مبادرة ساتوياما.

36- وبعد العرض المقدم عن ساتوياما، استأنف ممثلو برنامج شعوب الغابات وممثلو المجتمعات تقديم الدروس المستفادة من دراسات الحالة بشأن المادة 10(ج) وركزوا على مسألة إساءة المشورة حول عنصر العمل الجديد مع التركيز على إجراءات ملموسة.

**إساءة مشورة حول مضمون عنصر جديد للعمل الذي يركز على المادة 10(ج)
والذي اقترحه شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج)**

37- تضمنت بعض المقترنات المقدمة من فريق شبكة شعوب الغابات ما يلي: إصلاح السياسات والقوانين لتأخذ في الحسبان مسائل الوصول إلى الأقاليم والحصول على الموارد والحقوق فيها من أجل الاستخدام المستدام؛ وإدراج المعارف التقليدية والاستخدام المألف المستدام في تقييم وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ والسياسات والبرامج المعدة بالمشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لتعزيز المعارف التقليدية والاستخدام المألف المستدام، بالإضافة إلى الاعتراف بالقوانين العرفية من خلال الأطر القانونية الوطنية؛ وتعزيز المؤسسات التقليدية؛ وتدابير الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الأراضي والموارد واحترام هذه الحقوق؛ واستعراض مطالبات الأراضي وتسويتها لتعزيز حيازة الأراضي والاعتراف بالحيازة التقليدية والجماعية (حيازة مؤمنة للأراضي)؛ إعادة الأقاليم المأخوذة بدون موافقة حرة ومسيرة عن علم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعنية، بما فيها المناطق محمية؛ والتشجيع على المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حفظ وإدارة المناظر الطبيعية؛ والمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛ وإعداد آليات للموافقة الحرة المسيرة عن علم بالعلاقة إلى المسائل التي تؤثر في أقاليم الشعوب الأصلية؛ ودمج الاستخدام المألف المستدام والمعارف التقليدية في برنامج العمل بشأن المناطق محمية، بما في ذلك في النماذج الإلكترونية؛ والتشجيع على التعليم الثقافي والمتعدد اللغات المناسب؛ وإلغاء سياسات الاستيعاب والتشجيع على تقرير المصير والتنمية المجتمعية.

38- وتشمل توصيات أخرى ما يلي: أن يضع الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها مبادئ توجيهية (مكملة لمبادئ أبيا وخطوطها التوجيهية) للتشجيع على الاستخدام المألف المستدام والمعارف التقليدية، بما في ذلك في المناطق محمية؛ وإقامة تعاونيات في مجال المشروعات الفعلية لتنفيذ المادة 10(ج) ونهج النظام الإيكولوجي؛ وإنشاء عملية غير مرئية لصنع القرار وعمليات الإدارة (تمشيا مع نهج النظام الإيكولوجي)؛ وتتفيد المادة 10(ج) قضية مشتركة بين القطاعات في برامج العمل الأخرى في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وبحث كيفية استعمال الاستعراضات المعمقة لبرامج عمل محددة لدمج المادة 10(ج)، مثل الاستعراض المعمق لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجزر الذي سيتم بحثه في الاجتماع الحادي عشر المؤتمرات الأطراف؛ وإنشاء آلية للفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها من أجل تقديم مشورة وآراء حول المسائل ذات الأهمية المتبادلة مباشرة إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية على أساس منتظم؛ والتشجيع على التنفيذ الفعلي للمادة 10(ج) ودعمه (بما في ذلك ماليًا) من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

-39- وقدم ممثل بنن عرضا عن حماية الغابات المقدسة في بنن، فقال إن 940 غابة مقدسة في بنن تغطي مساحة قدرها 360 18 هكتارا تقع خارج المناطق المحمية الرسمية، وقد حفظت حتى الآن بسبب المعتقدات والسلطات التقليدية. وأضاف أنه في الآونة الأخيرة، أدى الاتصال الثقافي الخارجي إلى تأكيل المعتقدات والسلطات التقليدية، وتتأثرت الغابات المقدسة نتيجة لذلك. وذكر أن المنظمة غير الحكومية التي يمثلها، وهي دائرة حماية الموارد الطبيعية، تعمل لحماية 20 في المائة من الغابات في شراكة مع السلطات التقليدية والحكومة. وأشار إلى أن المجتمعات المحلية تعمل على إحياء وتعزيز الغابات المقدسة من خلال التدخلات المباشرة ومن خلال زراعة الأنواع المحلية وإقامة مناطق عازلة وممرات. وأضاف أن الغابات المقدسة ما زالت تسهم في الخدمات الإيكولوجية والعدالة الاجتماعية للمجتمعات المحلية.

-40- وقدم الخبير من كولومبيا عرضا عن الفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ المادة 10(ج) من الاتفاقية. ولاحظ أن المجتمع المتعدد الاثنيات في كولومبيا يشمل مجتمعات الشعوب الأصلية تتمنع في حالات كثيرة بحقوق الاعتراف على الأراضي واستغلالها، ولكن نسبة كبيرة من المجتمعات المحلية للفلاحين لم تحصل في الغالب على الأرضي. وتعترض كولومبيا بأهمية السلطات المحلية، ومن بينها سلطة إدارة الأراضي. وقال إن هناك عدم فهم للاستخدام المألوف المستدام خارج المؤسسات المحلية التي تشكل السلطات المحلية. وأضاف أن الحكومة استخدمت نظم الإدارة البيئية الخاصة كأدوات لإضفاء الصفة الرسمية على الاستخدام المألوف المستدام واحترامه. وذكر أن كولومبيا، من خلال نظام الإدارة البيئية المحلية، تشجع على تطبيق المعارف التقليدية. ولاحظ كذلك أنه ما زالت هناك تحديات تشمل: توحيد نظم المعلومات استنادا إلى إطار اجتماعي-اقتصادي يأخذ في الحسبان اختلاف مستويات المعلومات؛ وال الحاجة إلى تعزيز المجتمعات المحلية؛ وال الحاجة إلى تحقيق التجانس بين المبادئ والخطوط التوجيهية للاستخدام المستدام وإحياء المناظر الطبيعية الريفية؛ وإعداد آليات للتشجيع على العمل الجماعي من أجل حفظ التنوع البيولوجي.

-41- وشدد الخبير من صندوق الموارد في أفريقيا على أهمية الإدارة المجتمعية للموارد. وقال إن الحكومات في أفريقيا الجنوبية تدرك أهمية وفاعلية الشراكات مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وأضاف أن الإدارة المجتمعية للمراعي الوطنية تسهم بدرجة كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر في الإقليم وفي التنمية المجتمعية. وذكر أن تمكين المجتمع المحلي يعزز أيضا من هوبيات القرى. وأشار إلى أن الإدارة المحلية كانت ناجحة جدا - بما في ذلك إدارة المناطق المحمية - لدرجة أن بعض المجتمعات تواجه الآن مشكلة في كيفية إدارة النقد الذي ولدته هذه الأنشطة.

-42- وقدمت المديرة التنفيذية لمنظمة سينيكا الدولية عرضا عن المعرف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام وشددت على ضرورة الربط بين المادة 8(ي) والمادة 10(ج) من حيث الفهم والتنفيذ. وناقشت العلاقة بين الاستخدام المألوف المستدام والمعرف التقليدية وال الحاجة إلى النفاد إلى الأسواق. ودعت إلى إجراءات للتشجيع على هذا النهج على صعيد المجتمع والحكومة والصعيد الدولي. وقالت إن إحياء الاستخدام المألوف المستدام يمكن أن يوفر فرصة لإنشاء وظائف وأسواق، ولتعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية.

-43- وانقسم المشاركون إلى أفرقة صغيرة لمناقشة الدروس المستفادة من العروض المقدمة. وعيّن كل فريق رئيسا ومقررا وخصص له 90 دقيقة لمناقشة الدروس المستفادة من العروض المقدمة ومدى انطباقها على المجالات المواضيعية الثلاثة التالية:

(أ) إرشادات بشأن الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافظة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) تدابير لزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والم المحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي؛

(ج) إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع تركيز على المادة 10(ج)، باعتبارها قضية مشتركة بين القطاعات، في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها الموضعية، بدءاً ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

- 44- وفيما يتعلق بإدماج المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج) قضية مشتركة بين القطاعات، في برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها الموضعية، مع إدراكه للإرشادات التي ستقدم إلى الاجتماع السابع للفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة للنظر فيها، أكد الاجتماع على رغبته في استمراره انتباه الاجتماع الخامس عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لمشورته، وطلب إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أن تتخذ ما يلزم من تدابير لقيام بذلك.

- 45- وقدم رئيس كل فريق مصغر ومقرره تقريراً إلى الجلسة العامة عن المجالات الموضعية الثلاثة. وترد التوصيات الناشئة عن المناقشات في المرفق الأول بالقرير الحالي.

البند 4 - صياغة وتفعيل المؤشرات المعتمدة بشأن المعرف التقليدية، فضلاً عن وضع مؤشرات مناسبة للاستخدام المألف المستدام

- 46- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 18 من المقرر 43/10، أن يستكشف، من خلال تنظيم مزيد من حلقات العمل التقنية، الصياغة الجارية للمؤشرات المقترنة للمعرف التقليدية، فضلاً عن وضع مؤشرات ملائمة للاستخدام المألف المستدام وأن يرفع تقريراً عن هذه المسألة إلى الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع. ومعأخذ ذلك في الحسبان، ركز الاجتماع على هذه المؤشرات في 2 يونيو/حزيران. وقدمن الأمانة مذكرة من الأمين التنفيذي عن مؤشرات لتقدير التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 – حالة المعرف التقليدية والابتكارات والممارسات (UNEP/CBD/WG8J/6/2/Add/4/Rev.1). وقد وزعت الوثيقة على المشاركين قبل الاجتماع.

- 47- وفي الجلسة الصباحية، ناقش الاجتماع التقدم المحرز في تطوير المؤشرات المعتمدة للمعرف التقليدية، واستخدامها، مع مراعاة تنفيذ المادة 10، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ولدى القيام بذلك، نظر الاجتماع أيضاً في توافر البيانات والمنهجيات ومنظمات التنسق. وكانت المؤشرات الثلاثة المعتمدة للمعرف التقليدية ما يلي: (أ) حالة واتجاهات التنوع اللغوي وعدد الناطقين بلغات الشعوب الأصلية؛ (ب) حالة واتجاهات التغير في استخدام الأراضي وحيازة الأراضي في الأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ و(ج) حالة واتجاهات ممارسة المهن التقليدية.

- 48- وبحث الاجتماع في الجلسة بعد الظهيرة إعداد مؤشرات مناسبة للاستخدام المألف المستدام وإلى أي مدى يمكن أن تكون المؤشرات المعتمدة للمعرف التقليدية يكمل كل واحد منها الآخر. ولوحظ أن العمل المبدئي بشأن مؤشرات المعرف التقليدية المعتمدة جرى بواسطة شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) والفريق العامل المعنى بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعنى بالتنوع البيولوجي، ويمكن

استعمال البيانات الواردة في تقريري حلقة العمل/الندوة (من مرتع برازيلز 2006¹ وبانوا 2007²) كأساس لمزيد من العمل التقني حول هذه المسألة.

-49- وقدمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، للمساعدة في إثراز تقدّم في المناقشة حول المؤشرات، تحديداً عن المؤشرات لرصد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، والمادة 8(ي) والمادة 10(ج)، وقدّمت وكالات الأمم المتحدة الشريكية التالية عروضاً: اليونسكو، عن حالة واتجاهات التنوع اللغوي وعدد الناطقين بلغات الشعوب الأصلية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عن التغيير في أنماط استخدام الأرضي. وقدّمت السيدة جوجي كارينو، منسقة الفريق العامل المعنى بالمؤشرات التابع لمنتدى الأمم المتحدة للشعوب الأصلية المعنى بالتنوع البيولوجي، قدّمت تقريراً عن المهن التقليدية وعن أوجه التعاون الأخيرة مع منظمة العمل الدولية، وعن المبادرات ذات الصلة لرصد حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومعرفتها التقليدية ورفاهيتها، مع التركيز على الرصد المجتمعي من خلال أدوات مثل رسم الخرائط المجتمعية، ومؤشر الحيوية للمعارف البيئية التقليدية (VITEK) ودراسات حالة عن الاستخدام المألف المستدام.

-50- وبعد مناقشة متعمقة، اقترح خبراء المؤشرات الخطوات المحتملة التالية: النظر في الروابط المحلية والعالمية لعمل المؤشرات بشأن المعرف التقليدية والاستخدام المألف المستدام؛ وتحديد الدعم المؤسسي والموارد لتنفيذ عمليات تقنية مستمرة بشأن المؤشرات؛ وعقد حلقة عمل تقنية حول رسم خرائط الغطاء الأرضي، ومؤشر استخدام الأرضي وأمن حيازة الأرضي، وذلك بالنظر في تداخلات البيانات (العالمية والإقليمية والوطنية والمحليّة)؛ وتتفيد مزيد من العمل التقني بشأن مؤشرات الاستخدام المألف المستدام بهدف إنشاء عدد محدود من المؤشرات يقترب تطويرها واعتمادها؛ وتعزيز الأبعاد الجنسانية لمؤشرات العمل؛ وعقد حلقات عمل للنظر في توافر البيانات، والمنهجيات، والمنظمات المنسقة من أجل صياغة المؤشرات المقترحة؛ وتعزيز مؤشرات العمل للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وروابطها آلية الرصد المجتمعي؛ وأداة للإبلاغ والتحقق من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدحرجها (REDD)؛ والعمل الجاري لإدماج الحكومة وتقديرات الأثر الاجتماعي، وتقاسم المنافع في عمليات التقييم فيما يتعلق بالإدارة الفعالة للمناطق المحمية.

-51- وترتّد توصيات الاجتماع بشأن هذا البند من جدول الأعمال في المرفق الثاني بالتقرير الحالي.

البند 5 - شؤون أخرى

-52- لم تثار أي شؤون أخرى.

البند 6 - اعتماد التقرير

-53- اعتمد التقرير الحالي مع مرفقه في الجلسة الختامية للاجتماع المنعقدة في 3 يونيو/حزيران 2011.

البند 7 - اختتم الاجتماع

-54- بعد تبادل المجاملات المعتادة، اختتم الاجتماع في الساعة السادسة مساء يوم الجمعة 3 يونيو/حزيران 2011.

المرفق الأول

مشورة حول محتوى وتنفيذ العنصر الرئيسي الجديد للعمل بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج)

- 1 أشار الخبراء إلى أن الاعتبارات التالية ذات أهمية خاصة وتشكل نقطة بداية للتوصيات التالية:
- (أ) إن التنوع البيولوجي والاستخدام المألوف المستدام والمعارف التقليدية ترتبط ارتباطا لا ينفصّم فالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تشكل دائما، من خلال الاستخدام المألوف المستدام، وتعيد تشكيل النظم الاجتماعية والإيكولوجية، والمناظر الطبيعية، والنباتات وأعداد الحيوانات، والموارد الجينية وما يتصل بذلك من ممارسات الإدارة ومن ثم تتكيف مع الظروف المتغيرة مثل تغير المناخ، وتساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتعزز من مقاومة النظم الاجتماعية والإيكولوجية. وعلى ذلك فإن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وحائزى المعرف التقليدية ذات الصلة بالاستخدام المألوف المستدام يسهمون أيضا في استحداث المعرف الجديدة والمفيدة ليس للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فحسب بل ورفاهية البشر عموما؛
 - (ب) تسلم بأن الكثير من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تعتمد اعتماداً مباشراً على التنوع البيولوجي واستخدامه المألوف المستدام وإدارته لتوفير سبل المعيشة المحلية والمرونة والثقافات؛
 - (ج) تلعب القيم والممارسات الثقافية والروحية دوراً مهما في الحفاظ على الاستخدام المستدام ونقل أهميتها إلى لأجيال القادمة؛
 - (د) من المسائل البالغة الأهمية لنجاح النتائج أن يتم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للاستخدام المألوف المستدام مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مع التركيز على النساء ومساهماتهن في الاستخدام المألوف المستدام؛
 - (ه) تأخذ في كامل الاعتبار هدفي أishi للتنوع البيولوجي 2011-2020، رقم 14 (خدمات النظم الإيكولوجية) و18 (المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام)، وبروتوكول ناغويا، وبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛
 - (و) يشمل احترام أقاليم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية العناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بنظم الإدارة التقليدية للأراضي والمياه والأقاليم الخاصة بالشعوب الأصلية. ويعتبر حصول الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على الأرضي المحلي والسيطرة عليها وإدارتها من الشروط الأساسية للاستخدام المألوف المستدام؛
 - (ز) الأقاليم البيولوجية الثقافية تجسد الحيازة التقليدية للأراضي والبحار، واستخدام الأرضي والبحار، واستخدام الطقوس، ونظم الإنتاج والتداول، والتنظيم السياسي، والأهداف، والهوية الثقافية. ويعبّر التراث البيولوجي الثقافي عن صعوبة انقسام الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عن أراضيها، والتنوع البيولوجي (الوراثي إلى المناظر الطبيعية) والثقافة ويشمل الحقوق في الموارد التقليدية. وتعتمد الشعوب الأصلية

والمجتمعات المحلية على النظم الايكولوجية، مما يجعل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية قادرة على تنفيذ نهج النظم الايكولوجية وعلى إدارة هذه النظم بكفاءة واقتصاد؛

(ح) تعتبر المراعاة الكاملة للأبعاد الاجتماعية والت الثقافية باللغة الأهمية لنهج النظم الايكولوجية. ولذا لابد أن تكون المعارف التقليدية والاستخدام المألف المستدام عنصراً محورياً في تنفيذ نهج النظم الايكولوجية؛

(ط) يوفر التنفيذ الكامل لنهج النظم الايكولوجية، وعلى وجه الخصوص المبدئين 1 و 2³ أدلة مهمة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على أن تمارس بصورة كاملة الاستخدام المألف المستدام؛

(ي) الاستخدام المألف المستدام أحد الأبعاد في عملية تقرير المصير، ولا بد من احترام هذا الحق، وضمان الموافقة الحرة المسبقة عن علم من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بما يتسمق وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ك) لا يوفر الاستخدام المألف المستدام سبل المعيشة للسكان وحفظ التنوع البيولوجي فحسب بل إنه مفيد أيضاً في بناء المرونة من أجل التكيف مع تغير المناخ وكمصدر للتعلم يتصل بالنظم الاجتماعية الايكولوجية والابتكارات المحتملة في المناظر الطبيعية المنتجة ورفاهية البشر المستمرة؛

(ل) ينبغي اتخاذ تدابير لمعالجة الاستخدام المستدام وتنشيط واستعادة المناظر الطبيعية المتدهورة (بما في ذلك المناظر الطبيعية البحرية والمياه).

2- وفيما يلي المشورة التي أسدتها الاجتماع للنظر من جانب الاجتماع السابع لفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها:

ألف - إرشادات حول الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

ألف- 1 الاستخدام المألف المستدام والاقتصادات المحلية المتنوعة

(أ) تعزيز وتشجيع الاستخدام المألف المستدام للتنوع البيولوجي للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تشجيع وترويج ووضع نماذج اقتصادية مستدامة ابتكارية واقتصادات محلية متنوعة استناداً إلى الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والتدابير الجماعية؛

(ج) تعزيز وتنشيط الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لممارسة حقوق الإنسان الخاصة بها بما في ذلك الحقوق العرقية؛

(د) ترويج وتشجيع الإدارة المجتمعية للموارد؛

(ه) ينبغي أن تراعي الأطراف بوضوح الاستخدام المألف المستدام في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، كوسيلة إستراتيجية للحفاظ على القيم الاجتماعية الايكولوجية وتحقيق رفاهية البشر.

ألف-2 التشريع والحقوق في الأراضي والموارد

-3 مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وموافقتها الحرة، المسبقة عن علم:

- (أ) سن التشريعات الوطنية دون الوطنية لاحترام الاستخدام المألوف المستدام والمعارف التقليدية والاعتراف بهما وتعزيزهما، بما يتسم مع القوانين العرفية والإجراءات للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛
- (ب) وضع صكوك وسياسات دولية وطنية دون الوطنية التي تدعم المؤسسات التقليدية ووضع بروتوكولات مجتمعية بيولوجية ثقافية تنسق مع القوانين العرفية؛
- (ج) استعراض القوانين والسياسات الوطنية دون الوطنية، بغرض الاعتراف القانوني بالملكية الجماعية والحقوق العرفية في الموارد؛
- (د) التوفيق بين خيارات استخدام الأراضي ووضع نماذج منصفة لإدارة المناظر الطبيعية حيث يكون التعايش بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاعات الأخرى من المجتمع حقيقة واقعة؛
- (ه) ضمان احترام الموافقة الحرة المسبقة عن علم وتطبيقاتها بالكامل في جميع القرارات والسياسات والإجراءات والتدابير التي قد تؤثر في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وما يتصل بذلك من صكوك دولية.

ألف-3 الدعم والتمويل المستهدفين

-4 ينبغي إيجاد الدعم والأموال لما يلي:

- (أ) إعادة تربية المجتمع المحلي ووضع نماذج اقتصادية ابتكارية، مع التركيز على الاستخدام المألوف المستدام، والترويج للمعارف التقليدية والإحياء الثقافي والتدابير الجماعية؛
- (ب) حجم مناسب من المشروعات والقدرة على زيادة المبادرات الناجحة؛
- (ج) مبادرات بناء القدرات والزيارات الثقافية المشتركة بين المشروعات الناجحة والمشروعات التي ستبدأ؛
- (د) ترويج وتعزيز المبادرات المجتمعية من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وعلى وجه الخصوص النساء لتنفيذ المادة 10(ج) وتعزيز الاستخدام المألوف المستدام؛
- (ه) الشعوب الأصلية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛
- (و) دعم تسويق المنتجات من مشروعات الحفظ المجتمعية ذات الصلة بما في ذلك السياحة المجتمعية والتي تدار بمعرفة المجتمع؛
- (ز) تحديد النماذج الاقتصادية واستراتيجيات الوصول إلى الأسواق التي تدعم المنتجات والخدمات الصادرة عن الاستخدام المألوف المستدام على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية؛

(ح) استكشاف وتطوير وتنفيذ الأحكام الخاصة بالحوافز الاقتصادية بشأن سبل المعيشة المستدامة استناداً إلى الاستخدام المألف المستدام والمعارف التقليدية؛

(ط) تشجيع وتعزيز الاستخدام المألف المستدام من خلال إعادة واستعادة المعارف التقليدية وما يرتبط بها من ملكية ثقافية على النحو المبين في المهمة 15 من برنامج عمل المادة 8(ي) وإعادة أشكال التراث البيولوجي التقافي الأخرى للشعوب الأصلية؛

(ي) التعاون مع الشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما ومبادرة نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية لدى منظمة الأغذية والزراعة والبرامج المماثلة، لتشييد المناطق المحلية والاقتصادات المعتمدة على المعارف التقليدية والاستخدام المألف المستدام.

ألف- 4 الفرق وثغرات المعارف التي تتطلب المزيد من الاستكشاف

(أ) التشجيع على وضع نظم المعارف المجتمعية بشأن الاستخدام المألف المستدام والقضايا المتعلقة للترويج للإحياء التقافي؛

(ب) استكشاف الصلات بين الاستخدام المألف والاستخدام المستدام لوضع فرص اقتصادية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مثل التوسيم الحغرافي وغير ذلك من أشكال الحماية المبدعة لحقوق الملكية الفكرية للترويج للمنتجات الفريدة؛

(ج) التوسيع في الطرق المستخدمة لتنمية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حتى يمكن إدراج القيم الثقافية والروحية للشعوب الأصلية بموافقتها الحرة المسبقة عن علم.

باء - تدابير لزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلّي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي

باء-1 خطة العمل ومجموعة الأدوات

(أ) وضع خطة عمل، تشمل تحليل الثغرات ومجموعة أدوات، بالتعاون مع الوكالات المعنية وعلى وجه الخصوص صكوك منظمة الأغذية والزراعة وبمشاركة فعالة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، للترويج للاستخدام المألف المستدام. ويمكن أن تتضمن مجموعة الأدوات: النهج الإقليمية ودون الإقليمية ونماذج النجاح الملموسة؛ والمناهج التعليمية؛ وتقاسم المنافع غير النقدية (نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والقيمة المضافة)؛ ودعم/تحفيز الاقتصادات المحلية؛ والمبادئ التوجيهية الخاصة بالاستخدام المألف المستدام المكملة لمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية؛ وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (بما في ذلك صيادي الأسماك، والمزارعين وغير ذلك من القطاعات الاجتماعية)؛ والصكوك ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والرسائل الرئيسية بما في ذلك الكيفية التي يمكن أن يفيد بها الاستخدام المألف المستدام السكان والنظم الإيكولوجية؛ والشفافية والمساءلة المالية؛ وتوضيح الحقوق والالتزامات الخاصة بالاستخدام المألف المستدام؛ والصكوك والآليات الملموسة لإدراجها في أدوات القوانين الوطنية عن إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة وحفظ الموارد البيولوجية. وينبغي أن تستفيد عملية وضع مجموعة الأدوات من مجموعة

الأدوات التي يجري وضعها بشأن الاستخدام المستدام وحقوق المزارعين بمقتضى القرار الصادر عن الدورة العادية الرابعة للجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛

- (ب) ضمان توافر المعلومات الخاصة بالمادة 10 والاستخدام المألف المستدام ونهج النظم الإيكولوجية باللغات المناسبة ونشرها بما في ذلك من خلال حلقات العمل المعنية ببناء القدرات ذات الصلة؛
- (ج) دعم بناء القدرات المؤسسية والإدارية للمجتمعات والمؤسسات، بما في ذلك إقامة الشبكات بين المجتمعات وفقاً ل الاحتياجات والأولويات التي تحددها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وخاصة فيما يتعلق بقدرات النساء؛
- (د) إنشاء ودعم وتنفيذ خطط الإدارة والتنمية الإستراتيجية والдинامية والتوعية والوجهة نحو المستعملين والتشاركية استناداً إلى الاستخدام المألف المستدام، والمعارف التقليدية والبروتوكولات البيولوجية الثقافية؛
- (ه) ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لاسيما النساء، في صنع السياسات العامة وإدارة التنوع البيولوجي وعمليات صنع القرار على جميع المستويات؛
- (و) دعوة الجهات من غير الأطراف إلى النظر في المبادئ التوجيهية التي تمت صياغتها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، بخصوص الاستخدام المألف المستدام، والمعارف والممارسات التقليدية وفقاً للموافقة الحرية المسبقة عن علم.

باء 2 التعليم

- (أ) تعليم تعليم التنوع البيولوجي، بما في ذلك قضايا الاستخدام المألف المستدام، والمعارف التقليدية واللغات الأصلية في نظم التعليم النظامي وغير النظامي مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛
- (ب) الترويج لنقل المعارف التقليدية واللغات الأصلية ذات الصلة بالاستخدام المألف المستدام بين الأجيال بواسطة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال التعليم النظامي وغير النظامي والآليات الثقافية المناسبة، بما في ذلك تعزيز التقاليد الشفهية؛
- (ج) الترويج للتعليم والتوعية العامة ذات الصلة بأهمية المعارف التقليدية والاستخدام المألف المستدام (النظامي وغير النظامي)؛
- (د) الاعتراف بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ودعمها لكي تتولى تعزيز المؤسسات التقليدية، بما في ذلك الأشكال التقليدية للتعليم باللغات التقليدية؛
- (ه) تعزيز التعاون فيما بين الدول، والبلدان والمجتمعات بشأن الاستخدام المألف المستدام، والمعارف والممارسات التقليدية واللغات الأصلية، بما في ذلك دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء 3 الرصد والتقييم

إقامة نظام للرصد يتولى تحليل العلاقة بين الاستخدام المألف المستدام وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية البشر والتنمية المستدامة، مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

جيم - إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع التركيز على المادة 10(ج)، قضية مشتركة بين القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها الموضعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية

(أ) التعرف على الفرص الخاصة بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز الاستخدام المألف المستدام، بما في ذلك تحليل التغرات ومجموعة الأدوات، في جميع برامج العمل المختلفة والمجالات الموضعية في إطار الاتفاقية؛

(ب) تعزيز وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في تعديل وتحديث الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتوعي البيولوجي، في وضع الأهداف والمؤشرات الوطنية تمشياً مع الخطة الإستراتيجية وفي إعداد التقارير الوطنية إلى اتفاقية التنوع البيولوجي حتى يمكن إدراج الاستخدام المألف المستدام في جميع العمليات هذه؛

(ج) تعزيز ودعم الابطاث والشبكات والشراكات بين منظمات الشعوب والمجتمعات المحلية لتنفيذ وتعزيز خطة العمل؛

(د) إنشاء آليات لإدارة المعلومات لتيسير توثيق المعارف والممارسات التقليدية بشأن الاستخدام المألف المستدام، مع المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وبموافقتها المسبقة عن علم، التي يمكن الوصول إليها بسهولة من جانب مختلف برامج الاتفاقية والحكومات الوطنية، ومعالجة متطلبات التمويل؛

(ه) زيادة الفهم والتوعية العامة واسعة النطاق بأن نظمنا الأكثر تنوعاً بيولوجياً تتشكل من خلال التفاعل مع البشر، وأن المعرف التقليدية والاستخدام المألف المستدام يسهمان في التنوع البيولوجي، والمناظر الطبيعية والمناظر البحرية بما في ذلك المناطق المحمية والمحافظة عليها؛

(و) وضع جداول أعمال مشتركة لكافة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي تتعلق بأهمية الحفاظ على المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وحمايتها وتعزيزها، والترويج للاستخدام المألف المستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ز) مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات الثلاثة التي اعتمدت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن حالة واتجاهات المعرف التقليدية، استكشاف ووضع مؤشرات الاستخدام المألف المستدام، وإدراج المؤشرات في البرامج والسياسات الوطنية دون الوطنية؛

(ح) الاعتراف بأهمية إدماج المعارف التقليدية والاستخدام المألف المستدام في عمل المنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

- (ط) إنشاء آلية للفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها لإسداء المشورة وتقديم وجهات النظر بشأن المسائل ذات الأهمية المتبادلة بصورة مباشرة إلى لجنة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية على أساس منتظم؛
- (ي) استكشاف ودعم التنفيذ الواقعي للمادة 10(ج) بواسطة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛
- (ك) وضع المزيد من المبادئ التوجيهية بشأن تشريعات المناطق محمية، لضمان إقامة المناطق المحمية بالمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وبموافقتها الحرة المسبقة عن علم؛
- (ل) الترويج للحكومة الابتكارية للمناطق محمية وأنماط إدارتها، بما في ذلك المناطق التي تحفظها المجتمعات الأصلية، والتشجيع على تطبيق المعارف التقليدية والاستخدام المأثور المستدام في المناطق محمية؛
- (م) ضمان إنشاء اللجان الوطنية المتعددة أصحاب المصلحة لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق محمية، وأن تضم ممثلين عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وإدراها لحاجة إلى إدراج الاستخدام المأثور المستدام في تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق محمية؛
- (ن) تضمين إدماج الاستخدام المأثور المستدام في برنامج العمل بشأن المناطق محمية، من خلال إرشادات خاصة للاستخدام المأثور المستدام في وحدات إلكترونية معتمدة على الويب من برنامج العمل؛
- (س) وضع اتفاقات ملموسة بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومديري المناطق محمية تتعلق بإدراج الاستخدام المأثور المستدام في خطط إدارة المناطق محمية.

المرفق الثاني

المؤشرات

فيما يلي نص المذورة التي أصدرها الاجتماع لنظر الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها فيما يلي:

- (أ) إذ يرحب بالعمل الجاري تحت إشراف الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، والذي يشمل حلقات العمل التقنية الإقليمية والدولية التينظمها الفريق العامل المعنى بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعنى بالتنوع البيولوجي، لوضع عدد محدود من المؤشرات المفيدة والعملية عن حالة المعرف والابتكارات والممارسات التقليدية وفي المجالات البورية الأخرى، من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية المنقحة للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛
- (ب) واستنادا إلى مؤشر العمل السابق بشأن المؤشرات والنتائج بخصوص المعرف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام من ندوة خبراء باناوي (2007)⁴ وحلقة العمل المواضيعية بشأن المؤشرات المحتملة للاستخدام المألوف المستدام⁵؛
- (ج) ومع الأخذ في الحسبان إمكانية التطبيق المزدوج للمؤشرات والتطابق بين المؤشرات المعتمدة بخصوص المعرف التقليدية باعتبارها ذات أهمية أيضا للاستخدام المألوف المستدام؛
- (د) يوصي بعقد حلقات عمل تقنية دولية وإقليمية، حسب المناطق الجغرافية الثقافية السبعة المعتمدة من منتدى الأمم المتحدة الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية، عقدها لبحث مؤشرات للاستخدام المألوف المستدام، بما في ذلك النظر في توافر البيانات، والمنهجيات من الوجهتين الثقافية واللغوية، والتنسيق بين المنظمات، بهدف وضع عدد محدود من المؤشرات لنظر الاجتماع الثامن لفريق العمل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة من أجل تطويرها واعتمادها؛
- (ه) يوصي أيضا بعقد حلقة عمل تقنية بشأن إعداد خرائط الغطاء الأرضي، ومؤشرات بصدّد أمن استخدام الأرضي وحيازة الأرضي من خلال النظر في إضافة البيانات الوصفية (على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية)؛
- (و) يطلب إلى الأطراف النظر في إجراء اختبار تجريبي للمؤشرات بالتعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والإبلاغ عن النتائج في اجتماع مقبل لفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة؛
- (ز) يدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى التعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لدعم تجميع وتحليل البيانات بشأن التنوع اللغوي وحالة واتجاهات الناطقين باللغات الأصلية وإلى تقديم معلومات عن هذا المؤشر بانتظام إلى الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة للنظر فيه مرة كل سنتين؛

(ج) يدعو منظمة العمل الدولية إلى التعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالشراكة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة، من أجل إعداد واختبار ورصد بيانات بخصوص ممارسة المهن التقليدية وتقييم معلومات عن هذا المؤشر بانتظام لنظر الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة مرة كل سنتين؛

(ط) يدعو كذلك الوكالات المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (GIAHS)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والتحالف الدولي للأراضي، إلى التعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، بالشراكة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة، من أجل إعداد واختبار وجمع البيانات، وذلك تحقيقاً لفاعليتها في رصد مؤشر "حالة واتجاهات التغير في استخدام الأراضي وحيازة الأرضي في الأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية"، وذلك لنظر الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة في اجتماعه السابع؛

(ي) يطلب إلى الأمين التنفيذي، أن يسعى، بالتعاون مع الأطراف والحكومات والوكالات الدولية، والفريق العامل المعنى بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعنى بالتنوع البيولوجي، والأطراف المهتمة بالأمر، بما في ذلك شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي 2010، إلى مواصلة العمل الجاري لتحسين واستعمال المؤشرات المعتمدة، مع الأخذ في الحسبان أيضاً تنفيذ المادة 10(ج) والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بخطوات تشمل عقد المزيد من حلقات العمل التقنية، وأن يرفع تقريراً إلى الفريق العامل المعنى بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة في اجتماعه الثامن، من أجل السير قدماً في هذه الأمور.
